

محضر جلسة لجنة المالية والتخطيط

والتنمية

عدد 45

• تاريخ الاجتماع: الأربعاء 03 جويلية 2019

• جدول الأعمال:

- النظر في مشاريع القوانين التالية:

➤ مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية << E-Santé >> (عدد 28/2019).

➤ مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد (عدد 29/2019).

➤ مقترح قانون يتعلق بتعديل الفصل 172 من مجلة التأمين (عدد 2017/36)

➤ مشروع قانون يتعلق بتنقيح الفقرة الأخيرة من الفصل 16 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية عدد (2019/32).

➤ مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" وملحقه عدد (52/2019).

• مدة الاجتماع: 2س

• الحضور:

• الحاضرون: 17

• المعتذرون: 01

• الغائبون: 03

• الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 02

(تم انسحاب النائب منجي الحرباوي من اللجنة )

رفع الجلسة: س 12 و 40 دق

افتتاح الجلسة: س 10 و 40 دق

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الأربعاء 03 جويلية 2019 للنظر في جدول الأعمال المشار إليه أعلاه.

➤ مشروع القانون (عدد 28-2019)

ثمن النواب أهداف هذا المشروع الذي تم الانطلاق فيه منذ سنوات والذي من شأنه أن يساعد في مكافحة الفساد وحسن التصرف في الموارد المالية ويحسن الجودة والسرعة في إسداء الخدمات الطبية.

وأكد عدد من النواب على التأثير المتنامي للصحة الالكترونية في تطوير الرعاية الصحية بما يجعل النظم الصحية أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات المواطنين.

هذا، وقد أوصى نواب آخرون بمزيد العمل على تطوير الخدمات الوقائية والعلاجية وتحقيق مبدأ التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين بالجودة المطلوبة قصد النهوض بهذا القطاع الحساس.

كما أوصى بعض النواب بتفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الصحي بغاية التخفيف من الاقتراض.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، استحسن النواب الشروط المالية للقرض خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة وفترة الإمهال ومدّة السداد.

**وتمت الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.**

➤ مشروع القانون (عدد 29/2019)

رأى بعض النواب أن مبلغ القرض مرتفع مقارنة ببرنامج تعصير الخدمات الصحية في سيدي بوزيد والمتمثل في توسعة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد والرّفْع من طاقة استيعابه ودعم المستشفيات المحلية بالمكناسي والرقاب ودعم الحوكمة في المنظومة الصحية بجهة سيدي بوزيد، واعتبروا أن مبلغ القرض يفوق تكلفة إنجاز مستشفى جامعي، وعبروا عن تخوّفهم من إهدار هذا القرض.

وأفاد أحد النواب أنه تمّ الاتفاق في إطار المجلس الجهوي بجهة سيدي بوزيد على إحداث مستشفى جامعي عوض ترميم المستشفى الموجود واقترح أن تطلب اللجنة الأهداف الجديدة لهذا المشروع، غير أن بعض النواب أكدوا أنه لا يمكن إحداث مستشفى جامعي في ظل عدم وجود كلية طب في الجهة وعدم توفر الإطار الطبي وشبه الطبي.

وبعد التداول والنقاش، استقرّ رأي أغلب النواب على استدعاء السيدة وزيرة الصحة بالنيابة لمدّ اللجنة بأكثر تفاصيل بخصوص مكونات المشروع وكذلك بخصوص المبلغ المرصود.

➤ مشروع القانون (عدد 32/2019)

قررت اللجنة مواصلة النظر والاستماع إلى السيد وزير المالية.

➤ مشروع القانون (عدد 52/2019)

أكد النواب على ضرورة الاستماع إلى السيد وزير المالية لمزيد توضيح مضامين هذه الاتفاقية.

➤ مشروع القانون (عدد 36/2017)

قرر النواب تأجيل النظر في مشروع هذا القانون.

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة